القصد ودوره في الأحكام النحوية

بلقاسم محمد حمام

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

الملخص

من خلال الدراسات التي قمنا بها في مجال تداولية النحو العربي، تبين لنا أن من أهم الملامح التداولية فيه (القصد أو القصدية)؛ إذ لاحظنا أن كثيراً من الأحكام النحوية تخضع لعنصر (قصد المتكلم)؛ بحيث يتوقف نوع الحكم الإعرابي للمفردة أو للتركيب على نوع القصد، بل إن هناك أبواباً نحوية تقوم بكاملها على هذا العنصر التداولي المهم، مثل باب الاستغاثة، وباب الندبة، ومن مظاهر تحكم (القصد) في الحكم النحوي، كثرة المصطلحات النحوية التي اعتمد في إطلاقها عنصر القصد، من مثل: الاختصاص، والعرض، والتحذير، والنكرة المقصودة، والمفعول لأجله، كما أنه مما يبين أهميته حضوره حتى في مباحث الصرف؛ إذ قد تطلق صيغة صرفية ما ويراد غيرها، كأن يستعمل المتكلم في مقام ما صيغة من صيغ المبالغة، ويقصد بها معنى اسم الفاعل، وهكذا. وانطلاقاً من كل هذا سنحاول في هذا البحث حصر القضايا النحوية والصرفية التي تحكّم فيها القصد، وكذا الأبواب التي قامت عليه في الأساس.

مقدمة

إن وجود الكلام مع الإنسان منذ نشأته الأولى، وسهولة ممارسته، يجعلاننا نظن أنه ظاهرة بسيطة، لا تحتاج منا إلى تدبر، ولا تستأهل منا عناية، بيد أن الحقيقة عكس ذلك تماماً؛ إذ لا يوجد مجال هو أعقد دراسة، وأحقها في مجال العلوم المعرفية من الكلام، وهو ما يجمع عليه علماء الشرق والغرب، فهذا نايف خرمة يقول: "لأن الإنسان يستخدم اللغة في حياته اليومية دون إعمال كثير للفكر، يستعملها بيسر وسهولة ويرى الناس من حوله يستخدمونها بيسر وسهولة مثله، فإنه قلما يفكر فيها أو يلتفت إلى أهميتها من ناحية، وإلى مقدار تعقيدها من ناحية أخرى"[1]، وهو ما عبر عنه بدقة (ستيفن بنكر Steven Pinker) بقوله: "تعد هذه القابلية وهذه الكفاءة جد طبيعية لدرجة أننا ننسى أنها معجزة"[2]، ويتابع بنكر قائلاً: "ونحن نرى اللغة طبيعية للغاية لدرجة أننا قد لا نتساءل بخصوصها، تماماً كما يعتقد أطفال المدينة أن الحليب يخرج ببساطة من الشاحنات، إلا أن النظر بإمعان في ما يلزمنا لجمع جملة عادية وبسيطة فقط يجعلنا نتأكد أن الأولويات الذهنية للغة تمتلك بالضرورة تنظيماً جد معقد"[3]، ولذلك فالدارسون للغة على مر التاريخ، وعلى الرغم من جهودهم الجبارة في محاولة كشف أسرارها، ما ظفروا من ذلك إلا بالقليل حتى اليوم[4].

ولنا أن نتساءل هنا عن موقع (القصد) في عملية الإنجاز الكلامي، وعن أي مرحلة إنجازية تحتويه، على اعتبار أن عملية الكلام تمر بمرحلتين: الأولى ذهنية، والثانية إنجازية، وبقليل من التمعن يتضح لنا أنه ينتمي إلى المرحلة الأولى، تلك المرحلة التي يكون محركها الأساس هو (الوعي)، ومنتجاته هي: المعنى والقصد، ويتحول هذان المنتجان إلى عنصرين مشرفين على عملية الإنجاز في المرحلة الثانية، التي تتم فيها الصياغة اللغوية بجميع مستوياتها، حتى يتحقق الانسجام بين المرحلتين، ولا يكون هناك نشاز، أو عدم توافق يخل بعملية الكلام كلها، كما يستمر دور القصد في عملية المراقبة -بشكل أخف من السابق - في المرحلة الثانية، وهي مرحلة إنتاج الكلام، بحيث إن حدث خلل ما - كزلة اللسان مثلاً، وهي في حقيقتها حياد عن القصد- فإنه يبادر بالتنبيه على

إصلاحه، وعليه يتضح أن للقصد مكانة مهمة في عملية إنتاج الكلام جميعها، فهو حاضر في كل مرحلة، ولا يمكن أن نتصور عملية إنتاج الكلام بعيداً عنه.

ونظراً لهذه المكانة البالغة لعنصر القصد، فإننا نجد له حضوراً في كل العلوم (الخِطابية)، سواء في ذلك العلوم التراثية، أو العلوم الحديثة؛ فمن العلوم التراثية التي كان لها للقصد دور كبير: علم التفسير، وعلم أصول الفقه، وعلم البلاغة، وعلم النحو، ومن العلوم الحديثة: علم تحليل الخطاب، والتداولية، مع فارق أساس بينهما، وهو أن الدراسات الحديثة تفردت بتخصيص القصد بجهد أكبر، وبنظرة أعمق -وهذه طبيعة منهجية كل العلوم بين الماضي والحاضر- مستعينة بمجالات علمية أخرى كعلم النفس المعرفي، والفلسفة، وعلم الأعصاب، وما إليها، بينما لم تخص العلوم التراثية القصد - باعتباره ظاهرة تقف وراء إنتاج الخطاب - بجهد خاص يبحث مفهومه، ويحدد صوره، ويبين وظائفه، مع الإشارة إلى أن العلوم الخِطابية لا تقف من ظاهرة القصد على مسافة واحدة، بل هي منها على مسافات مختلفة بحسب حضوره، وبقدر تأثيره، ولذلك نجد منها ما يعتمد اعتماداً كبيراً على القصد كما هو الحال في أصول الفقه والتداولية، ومنها ما يعتمد عليه بصورة أقل من السابقة كعلم النحو مثلاً، ولكن الثابت هو أن جميع العلوم المتعلقة بالخطاب لا تستغني عن دراسته البتة.

إشكالية البحث

إن المجال الذي رمت دراسته في هذا البحث هو مجال جديد، لم تنضج فيه الدراسات بعد، ويعود ذلك إلى أنه مجال جديد شرقاً وغرباً؛ إذ النظريات اللسانية البنيوية كانت لا ترى ضرورة، ولا فائدة في دراسة هذا الجانب من جوانب الخطاب، وذلك لاعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: أنه مجال صعب، من حيث إنه متوار، ليس له تجليات ومظاهر مضبوطة يمكن حصرها ودراستها، شأنه شأن المعنى الذي استبعدته الدراسات اللسانية؛ لأنها لا تملك الوسائل التي تؤهلها لاستكشافه، كما صرح

بذلك بلومفيلد في كتابه اللغة، إذ يرى" أن تحليل المعنى هو أضعف نقطة في دراسة اللغة، وسوف يظل هكذا حتى تتقدم المعرفة الإنسانية أكثر مما هي عليه في الحالة الراهنة "[5].

الاعتبار الثاني: أن دراسته تحتاج إلى إحكام دراسة أجزاء الخطاب الأخرى، لتوفير الآليات التي تجعل المناهج اللسانية تتقدم وتتطور لتصبح في مستوى دراسة هذا الجانب العصي من الخطاب.

ويبدو أن كثيراً من اللسانيين – خاصة التوليديين والتداوليين– اقتنعوا أخيراً بضرورة الإقدام على دراسة هذا المستوى، على الرغم مما في ذلك من مخاطرة، وكان هذا الاقتناع متأتياً من إدراك الأهمية القصوى لهذا الجانب في بناء الكلام (الخطاب) من جهة، وبالشعور بأن المناهج اللسانية (التوليدية، والتداولية) وصلت إلى درجة من النضج المنهجي –بعد استعانتها بمجالات علمية متطورة أخرى– يمكّنها من التعامل مع جانب القصد في الخطاب والوصول إلى نتائج ذات أهمية.

كل ذلك كان دافعاً لي لمحاولة الكتابة في هذا الجانب؛ فهو جانب من الأهمية بمكان، كما أنه جانب بكر لم تتزاحم عليه الدراسات في وطننا العربي، إضافة إلى عنصر آخر بالغ الأهمية حفزني على خوض هذه المغامرة وهو ما طالعته في كتب التراث العربي، المتعلق بموضوع (القصد)؛ حيث وجدت تناولاً بارعاً لهذا الموضوع، خاصة في الجوانب التطبيقية؛ إذ أبدع علماء التفسير، وعلماء أصول الفقه، وعلماء البلاغة في طَرْقه، بل التفنن في استثماره لتحليل الخطاب الإلهي والبشري على السواء، ولم يعد ينقص هذه الدراسات إلا إحكام الجانب النظري من الموضوع، وهو ما حملت ثقله الدراسات اللسانية الحديثة.

كل هذه الدوافع كانت سبباً في محاولة مقاربة دور القصد وتأثيره في الخطاب شكلاً وبناء، وبيان الفرق بينه وبين مفهوم (المعنى)، وبينه وبين مفهوم (الدلالة)، على اعتبار أن المعنى يرجع إلى البناء، وأن الدلالة ترجع إلى المتلقي.

وقد اخترت مجالاً من مجالات العلوم العربية الذي يبدو للوهلة الأولى أنه من العلوم البعيدة -ولا أقول المنفصلة- عن موضوع القصد، إذ يمكن تقسيم علوم العربية في هذا الجانب إلى قسمين: قسم تتحكم فيه دراسة المعنى، وهذا القسم أقرب من غيره إلى موضوع القصد، كعلم التفسير وعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وقسم تتحكم فيه دراسة المبنى، وهذا القسم تضعف علاقته بموضوع القصد، ويمثلها علم النحو؛ لأن الهدف الأساس فيه هو تقنين الجانب الشكلي (المبنى)، ولا يكاد يلامس محور المعنى إلا بشيء بسيط، كما يبدو لكثير من الدارسين. واختياري لهذا العلم بالذات جاء لتحقيق هدفين، ما أراهما يتحققان لو اخترت غيره من علوم الفئة الأولى، وهذان الهدفان هما:

- إثبات أن علم النحو هو أيضاً من العلوم التي لها صلة وثيقة بجانب المعنى والدلالة، ومن ثم القصد، وهذه هي حقيقة هذا العلم عند الذين أسسوا له، وعند الذين شيدوا صرحه عبر القرون.
- إثبات أهمية (القصد) في الكلام (الخطاب)، فإذا استطعنا في هذه الدراسة إثبات أهمية القصد في توجيه الخطاب النحوي، وتخريج الأحكام النحوية، فإننا بذلك نثبت أهميته من باب أولى في العلوم الأخرى، التي هي أقرب - في الظاهر - إلى القصد من علم النحو.

منهج الدراسة

ولتحقيق الهدفين السابقين ارتأيت أن تناول أولاً إشكالية المصطلح وضبط المفهوم، والتفريق بين مصطلح القصد والمصطلحات المتداخلة معه كمصطلح المعنى ومصطلح الدلالة، ثم توضيح القصد عند النحاة وتجلياته، سواء في المفاهيم النحوية العامة، أو في القضايا الجزئية المتعلقة بالأحكام النحوية، كما أنني - تدعيماً لفكرة البحث - عرضت دور القصد في المسائل الصرفية على اعتبار أن الصرف من مقدمات المسائل النحوية.

والمنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، معتمداً على الاستقراء والتحليل لما جاء عند القدماء، وربطه بما جد عند اللسانيين المحدثين.

الدراسات السابقة

وقبل أن أدلف إلى التفصيل في العناصر التي ارتضيت دراستها في هذا البحث، أعرج مع القارئ الكريم على أهم الدراسات التي لامست هذا الموضوع، أو جانباً منه، حتى يستطيع أن يرى ما أضافته هذه الدراسة من جوانب، وما أثارته من قضايا، ومن أولى هذه الدراسات التي أشارت إلى موضوع (القصد) في الدراسات النحوية بحث هيثم محمد مصطفى بعنوان: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه[6]؛ إذ بين الباحث في البداية الحدود النظرية لمفهوم القصدية – خاصة القصدية الإنجازية عند سيرل – مؤكداً أن القصدية قرينة تداولية تواصلية مهمة، كما أوضح أن الأصل في القصدية هي القصدية العقلية، ولكنها بدورها تتأسس على قصدية اللغة الاستعمالية، ثم انتقل الباحث إلى الجانب التطبيقي، مؤكداً في البداية أن تصور القدماء للغة كان تصوراً تداولياً، وتعاملهم مع اللغة – دراسة واستقراء – كان في ضوء ذلك، ومن أحسن النماذج في ذلك سيبويه؛ إذ تجلى وعيه بالمضمون الإنجازي للخطاب النحوي الذي جعله القيمة المشترطة للصحة التواصلية[7]، ويقدم الكاتب بعد ذلك النماذج الخِطابية التي يتجلى فيها دور القصدية الإنجازية من مثل: خطاب الطلب (الأمر والنهي)، وخطاب التعريف، وخطاب التوكيد، وخطاب الدعاء، والملاحظ على هذه الدراسة ضعف الجانب التطبيقي، سواء من حيث عدد النماذج، أو من حيث التحليل؛ إذ كان الباحث يكتفي بمثال واحد، وفوق ذلك يكون غير تمثيلي لنوع الخطاب المستهدف، كما كان الحال في خطاب التوكيد، إذ ركز الباحث على صورة واحدة، في حين صور التوكيد كثيرة وثرية، كما أنه أفرد الدعاء، وعده خطاباً مستقلاً عن خطاب الأمر والنهي، وهو منهما بصريح نص سيبويه الذي أورده الباحث نفسه[8].

ومن الدراسات التي لامست موضوع القصد عند النحاة، دراسة جزاء المصاروة، بعنوان: أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء[9]، ويلخص الباحث هدف دراسته بقوله: "يهدف هذا البحث إلى الكشف عن سمة مهمة في التفكير النحوي عند القدماء، فهو يبحث في مدى اعتماد النحاة القدماء على نية

المتكلم في تفسير النصوص والجمل. . .ويبين أن للنية دوراً لا يمكن إغفاله في التأويل النحوي من جهة، وفي موضوع القواعد النحوية من جهة أخرى. . .فهم [أي النحاة] لم يتعاملوا مع النصوص على أنها مبتورة عن قائليها، بل حاولوا تفسيرها معتمدين نية القائل وقصده"[10]. وأرجع الباحث انتباه النحاة إلى دور (النية) في التوجيه النحوي إلى وقت مبكر، من زمن الخليل واستمر إلى زمن المتأخرين (ابن هشام)، مروراً بسيبويه، والمبرد، وابن جني، وقد ركز الكاتب على جانبين هما: الفرق بين النية والحذف، ومظاهر النية في الدرس النحوي عند القدماء، الذي برز في مظهرين: التأويل النحوي، ووضع القواعد النحوية.

وعلى الرغم من أن الباحث قد فرق بين النية والحذف، فإنه عاد في عنصر التأويل النحوي ليمثل للنية بعبارات وتراكيب وقع فيها حذف، بدليل أنها تقدر فيها العوامل، وعليه، فالتفريق الذي جاء به لم يكن مقنعاً؛ إذ ما أراه هو أن بين النية والحذف علاقة خاصة؛ لأن الحذف من مظاهر النية، كما أن النية من دلائل المحذوف. ونشير إلى أن الدراسة خلت من الخاتمة، وغلب عليها التمثيل أكثر من التحليل.

كذلك من الدراسات التي ذكرت دور القصد في بناء القواعد النحوية دراسة بان صالح الخفاجي، (المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه)[11]، وقد ركزت الباحثة على مجموعة من الجوانب المتعلقة بالمتكلم، وكان من بينها القصد، وهذه الجوانب هي: الحالة النفسية من شك ويقين وظن، قصد المتكلم، صفاته، حواسه، موضعه.

هذا إلى جانب دراسات عديدة انصبت على بيان دور المعطيات غير اللغوية في تشكيل الملفوظ في الخطاب النحوي، كدراسة خالد بسندي (المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه)[12]، ودراستي بلقاسم حمام (الملامح التداولية في النحو العربي)[13]، و(فكرة المقام في النحو العربي)[14]، وغيرها، والملاحظ أن معظم هذه الدراسات ركزت على ما جاء عند إمام النحاة سيبويه من جهة، أو تعرضت لجوانب متعددة وكثيرة من جانب آخر، وهدفي في دراستي هذه هو تسليط الضوء على عنصر واحد مهم من العناصر غير اللغوية،

التي لها دور كبير في تشكيل البناء النحوي للملفوظ، في الفكر النحوي برمته، حتى يتسنى للقارئ تكوين نظرة شاملة على الظاهرة المدروسة عند النحاة عموماً.

إشكالية المصطلح وضبط المفهوم: إن من أكبر المشكلات التي واجهتني في بحثي هذا، هي مشكلة المصطلح؛ إذ نجد مصطلحات ثلاثة على الأقل تتداخل فيما بينها في الدراسات القديمة والحديثة، وهي: المعنى، والدلالة، والقصد. سواء في ذلك الدراسات الشرعية، أو الدراسات اللغوية؛ إذ إنها – في الغالب الأعم – تستعملها على أساس أنها مصطلحات مترادفة، وهذا ما نجده في المعاجم اللغوية مثلاً، كقول ابن منظور: "المعنى والتفسير والتأويل واحد وعنيت بالقول كذا أردت، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته مقصده"[15]، كما أن الأمر يتكرر مع البلاغيين والنحاة.

وهذه المصطلحات متداخلة بشكل يجعل محاولة التفريق بينها مخاطرة، خاصة أن معظم الاستعمالات – قديمها وحديثها – تتجوز في الاستعمال، فتعبر عن هذا بلفظ ذاك، على أساس أنها مصطلحات مترادفة[16]، ويمكنني أن أميز بينها على الشكل الآتي:

المعنى: يرتبط باللغة، ومن ثم فهو يتضمن: المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى التركيبي (النحوي)، والمعنى المعجمي؛ أي أنه ذلك المفهوم الذي تفيده اللغة خارج الاستعمال، فكل رمز لغوي له أكثر من معنى، ويشير إلى أكثر من مفهوم، ما دام في فضاء مفتوح، ولذلك كان للكلمة في المعاجم معانٍ مختلفة، وكان للصيغة الصرفية أكثر من وظيفة، وكان للعلامة الإعرابية أكثر من احتمال في مجال المعنى.

الدلالة: ترتبط بالمتلقي (الاستعمال)، من حيث إنها متعلقة عادة بالتركيب، بخلاف المعنى الذي يتعلق بالمفردة، سواء كانت مادة معجمية، أم كانت بنية صرفية، وقد يعبر عنها بعضهم بالمعنى السياقي، أو الأسلوبي، أو الإيحائي، أو النفسي، وكلها جهات – كما نرى – متعلقة بالمتلقي؛ إذ هو الذي يعطي الملفوظ الدلالة النهائية، بالاستعانة بمجموعة من المعطيات المتعددة

والمختلفة، بداية باللغة (المعنى) وانتهاء بالسياق العام، ونحن حين نركز في كلام القدماء عن الدلالة نلاحظ أنهم يربطونها في كل مرة بالمتلقي بصورة ما، كقولهم في مفهومها: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[17]، ويرى أبو هلال العسكري أن الدلالة في مجال اللغة "ما يمكن أن يستدل به، قصد فاعله ذلك أم لم يقصد، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك"[18]، ومن ثم فحينما يُستبعد قصد المتكلم، لا يبقى إلا فهم المتلقي، يوجه الملفوظ، ويعطيه دلالته.

القصد: أما القصد فهو ذلك المعطى الذي تشارك في الدلالة عليه مجموعة من الآليات: اللغة (المعنى)، والسياق التركيبي (الدلالة)، والسياق المقامي (التداول)، وهو معطى ينشأ أولاً في وعي المتكلم، الذي يبحث له عن مبان لغوية مؤهلة لتبليغه، ثم يختار له السياق التركيبي القادر على تمثله، ثم يهيئ له السياق المقامي المتناغم معه، كل ذلك حتى يعين المتلقي على الوصول إلى هذا المقصد؛ لأنه هو الهدف من التواصل، وليس المعنى، وليست الدلالة. ومما يدل على هذا الفرق الجوهري بين القصد وغيره من المعنى والدلالة أنه في مواضع كثيرة يخالف هذا القصد ما تدل عليه اللغة من معنى، وقد تصل هذه المخالفة إلى حد التناقض، كما يظهر في قصد الاستهزاء مثلاً؛ إذ اللغة تمدح، والمتكلم يذم، في مثل عبارة (هذا الأسد) تقال لجبان.

وقد ارتبط مفهوم (القصدية) في الفلسفة الحديثة بالعقل من جهة، وبالوعي من جهة أخرى؛ لأن الملمح الأساس والجوهري إلى أبعد حد للعقول هو الوعي Consciousness، ونعني بالوعي تلك الحالات من الإحساس أو الإدراك، ويأتي الوعي في مجموعة كبيرة جداً من الصور والأنواع، والملامح الأساسية للوعي في كل صوره هي طبيعته الداخلية والكيفية والذاتية[19]، ويمتاز الوعي ببعده المتواري في أعماق العقل، كما يمتاز بثرائه في جانب التمثل (الكيفية)؛ "بمعنى أنه بالنسبة لكل حالة هناك طريقة معينة نحس بها هذه الحالة، وهناك سمة كيفية معينة لها"[20]، كما أن هناك علاقة جوهرية بين الوعي والقدرة

التي يملكها البشر لتمثيل الأشياء وحالات الواقع في العالم لأنفسهم، وهذا الملمح تمثله الاعتقادات والرغبات والآمال والمخاوف والحب والكراهية والغرور والحياء، بالإضافة إلى الإدراك الحسي للقصد[21]. إذن تكون القصدية في الفلسفة الغربية نتاج العقل، ولكن ليس العقل في كل حالاته وفي كل تجلياته، وإنما العقل في حالة كونه متلبساً بالوعي، ويتسع مفهوم القصدية Intentionality ليشمل الحالات الذاتية التي تربط الإنسان ببقية العالم، وهذه الحالات الذاتية "تتضمن الاعتقادات والرغبات والمقاصد والإدراكات الحسية، بالإضافة إلى مشاعر المحبة والكراهية والمخاوف والآمال"[22]، ومن ثم فإن قصدية اللغة تعتمد على قصدية العقل.

ويمكن أن نجد جسراً يربط بين مفهوم القصدية كما جاء في الفلسفة الغربية، وبين مفهوم الفعل الكلامي كما جاء في التداولية عند أوستين خاصة؛ لأن أوستين نظر إلى الأقوال التي تنطق وفق قواعد تركيبية معينة، وسياقات نفسية محددة على أنها أفعال، "إن قولي شيئاً ما هو إنجازه"[23].

وجاء هذا التحول حينما غير اتجاه الفلسفة التحليلية[24] مركز اهتمامه من المنطق (راسل Russell، ووايت هيد Whitehead)، إلى اللغة الطبيعية، ومن أبرز الذين شاركوا في هذا التحول (أوستين J.Austin)، إلى جانب (فتنجشتاين Wittgenstein)؛ بحيث تم التركيز على النظرة الإيجابية للغة العادية، والاهتمام بالمنطق الخصوصي لها، وإبراز البعد التداولي فيها[25]، وأصبح ينظر إلى اللغة لا على أساس أنها وسيلة تفكير، ومظهر من مظاهر العقل، بل على أنها "لا تمثل الواقع فقط، بل تقيم علاقات بين المتكلمين، وبينهم وبين الأقوال التي ينجزونها، والقول ليس مجرد حامل للخبر، بل يدخل ضمن نسق اللغة"[26]، وعليه أصبحت للغة فاعلية في تغيير الواقع، بل صناعته.

وتعد نظرية أفعال الكلام من أكثر النظريات اللسانية استهدافاً لعنصر (القصد)؛ لأن "القصدية هي التي تسند للقول قيمة الفعل"[27]، من حيث إنه لم يعد مقبولاً أن تستقل تراكيب اللغة بالدلالة على مقصد المتكلم عن الملفوظ، كما كان الحال مع الدراسات اللغوية السابقة لظهور هذه النظرية، بل أصبحت

(معرفة قصد المتكلم) لا تتم إلا بتضافر مجموعة من الآليات اللغوية والمقامية وغيرها، ومن ثم بات بإمكاننا الكلام عن (المعنى التداولي) بدل (المعنى الدلالي)، وهي الفكرة التي عمقها أكثر (سورل Searle)، مستفيداً من جهود أوستين قبله.

وإذا نحن أنعمنا النظر في قوانين الخطاب التي اجتهد في تحديدها (ديكرو)، مستفيداً مما جاء به غرايس[28]، وجدناها تستهدف (القصد)؛ بحيث إنها تسعى إلى جعله واضحاً مضبوطاً، والقوانين المقصودة هي: قانون الفائدة loi d'intéret، وقانون الإخبارية loi d'informativité، وقانون الإحاطة loi d'exhaustivite، وقانون الجدية loi de sincérité، وقانون التهوين loi de litote[29]، كل ذلك جاء من جراء اقتناع اللسانيين التداوليين بأن معنى البنى اللغوية التي يستعملها المتكلم تختلف كثيراً عما يريده هذا المتكلم[30].

وفي الأخير نقول إن مكمن تميز اللغويات التداولية يتمثل في إعادتها لسلطة المتكلم (ومن ثم القصد) ضمن سيرورة الدلالة؛ فإذا كانت اللغة لا وجود لها في غياب من يفهمها، فمن باب أولى وأحرى أن تكون عدماً في غياب من يتكلم بها، فليست الكلمات هي التي تريد أن تقول، ولكنهم الأشخاص، ولقد انطلقت التداولية على اختلاف توجهاتها من المسلمة القائلة بأنه لا تواصل لغوياً، ولا فهم من دون الاهتمام بمقاصد المتكلم، معتبرة أن الكائنات البشرية حين تتواصل فيما بينها لا تنشغل بفهم ماذا تعني الألفاظ المنطوقة، بقدر اهتمامها بما أراد أن يعبر عنه المتكلم وهو يتلفظ بها[31].

ولقد فضلت استعمال مصطلح (القصد، والقصدية) لاعتبارات متعددة، منها: استعمال اللغويين والنحاة القدماء لهذا الصيغة (المصدر الصريح). وحتى الذين استعملوا صيغة أخرى - وهم قلة قليلة - كـ(المقصد وهو مصدر ميمي على وزن مفعَل) استعملوه مع لفظ (القصد)، بل إن استعمالهم للثاني كان أضعاف استعمالهم للأول، وكذلك تمييزاً له عما ورد في علوم أخرى من مصطلحات قريبة منه، مثل مصطلح (المقصدية)، الوارد في الدراسات النقدية، أو (المقاصدية) الوارد في الدراسات الأصولية، كذلك اقتناعي بفلسفة القدماء

في نظرتهم لوظيفة اللغة؛ إذ يرى الفكر اللغوي العربي الأصيل، انطلاقاً من تصوره لوظيفة الإنسان في الكون، والحكمة من وراء خلقه، أن اللغة ما هي إلا أداة يستعملها الإنسان ليعبر بها عن مقاصده، وهو الذي يحملها هذه المقاصد، وأن معنى الملفوظ لا يؤخذ من اللغة فقط، وإنما الاعتبار الأساس هو لمرامي المتكلم، وهذا عكس ما نادت به الاتجاهات البنيوية في اللسانيات الحديثة؛ إذ ركزت كل جهودها على (العلامة اللغوية)، مهملة ما وراءها، بينما يرى الفكر اللغوي العربي أن الدلالة تحققها أشياء أخرى مع الكلام مثل القصد، والمعرفة، والإدراك، وعادة المتكلم، وغير ذلك، وقد رفض إمكان دراسة المعنى مستقلاً عن الاستعمال (التخاطب الذي يعتمد على القصدية والمرادية)، فالدلالة لا تتحقق أبداً دون استعمال؛ لأن الدلالة عنده قصدية وإرادية، ومن ثم يجب المحافظة على حضور المتكلم، من خلال استحضار قصده، وعدم الانصياع وراء الدعاوى التي تريد إبعاده، بحجج شتى، وهدفها الفعلي، أو المآل الطبيعي لما تنادي به، هو فوضى الفهم، ومتاهات التأويل.

القصد ودوره في الأحكام النحوية

القصد عند النحاة:

إن مجال النحو وميدانه يقوم في التحقيق على أساسين مهمين، لا يمكن له أن يستغني عنهما، وهما التركيب (اللفظ)، والمعنى (القصد)، على الرغم من أننا لا ننكر عناصر أخرى أشار إليها النحاة من مثل المخاطب، والمقام. . .ولكن العنصرين الأولين لهما مكانة خاصة، وهذا ما يميز مجال النحو على مجال التداول، وعلم النص.

ولقد أدرك النحاة أهمية القصد، وأنه مقدم على اللفظ في اهتمامات العربي، على الرغم من أن علم النحو علم لفظي في ظاهره، ولكن لفظيته هذه جاءت خدمة للمعنى، وهذا ما دأب ابن جني على تأكيده في أكثر من موضع، كما في قوله: " فإن العرب – فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها – عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. . . إن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها

إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله؛ فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى - إذاً - هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم"[32]، كما تصادفنا مواضع كثيرة في كتاب سيبويه تؤكد الارتباط الوثيق بين الظواهر النحوية والقصد، من ذلك قوله: "ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خَيْرَ مَقْدَم. أو يقول الرجل: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيراً وما شر، وخيراً لنا وشرّاً لعدوّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَم، وخيرٌ لنا وشرٌ لعدوّنا. أمّا النصب فكأنه بناه على قوله قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَم، وإن لم يُسمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمتُ. وكذلك إن قيل: قَدِم فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشرّاً لعدوّنا. فإذا نصب فعلى الفعل. وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنّه قال: هذا خيرُ مَقْدَم، وهذا خيرٌ لنا وشرٌ لعدوّنا، وهذا خيرٌ وما سَرَّ. ومن ثَمّ قالوا: مصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال: أنت مصاحَبٌ، وأنت مبرور. فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسمُ"[33]، بل إن تقسيمه المشهور للكلام مبني في أساسه على وضوح القصد من عدمه.

كما تظهر أهمية القصد عندهم في تعليقهم كثيراً من أحكام النحو عليه، ويتضح ذلك جلياً في تعبيراتهم عن ذلك، من مثل قولهم: (بشرط قصد كذا)، و(إلا إذا قصد كذا)، (وإن قصد بها كذا)... وما إليها، فقد جعلوه سبباً مقبولاً في الخروج عن الحكم النحوي العام، وهذا يدل على اعتدادهم به، واعتباره في صياغة الملفوظ، ولنا في كتبهم نماذج كثيرة، منها: قولهم: "إذا قصد بـ"لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على

سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إما جر وإما رفع، وإما نصب "[34].

وأشير هنا إلى أن النحاة لم يلتزموا مصطلحاً واحداً للدلالة على القصد، وإنما كانوا يستعملونه، كما يستعملون مرادفاته اللغوية من مثل: أردت، ونويت، وعنيت، وغيرها، وأكثر ما يدور في كتب النحاة – مثلاً – مصطلح (المعنى)، والنحاة حينما كانوا يستعملون مصطلح المعنى كانوا يستعملونه بدلالات متعددة، فمرة يعنون به المعنى الصرفي، وأحياناً أخرى المعنى الدلالي بصفة عامة، وأحياناً ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النحوي؛ أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهذا الأخير هو الغالب عندهم، ومن هذا قول ابن جني عن الإعراب: إنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه "[35]، إلا أننا لاحظنا أنهم في مواضع ليست بالقليلة، قد يقصدون به، المعنى التواصلي، والمعنى التداولي، من ذلك قولهم: "أما شبه الحرف في المعنى كـ"أين" فإنها متضمنة معنى حرف الشرط. إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام "[36].

ويدخل تحت ذلك كل ما ذكروه حين ناقشوا تعارض الإعراب مع المعنى، في مثل قول ابن جني في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: "هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. . .ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه[37].

إذن، يتضح لنا من كل ما سبق أن النحو العربي ارتبط ببُعْد القصد منذ النشأة، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن القصد يمثل العمود الفقري لمباحث النحو جميعها، ومن ثم فنحن نجد آثار ذلك واضحة في تفكير النحاة، سواء على مستوى القضايا الكبرى، والمسائل الجامعة، أو على مستوى المباحث الجزئية، والنماذج التطبيقية، وسنحاول بيان ذلك في القضايا الآتية: مفهوم الكلام عندهم وعلاقته بالقصد، العلامة الإعرابية والقصد تأثراً وتأثيراً، تسمية كثير من أبواب النحو باعتبار القصد، اعتماد القصد عاملاً من العوامل النحوية، والقصد وعلاقته بظاهرة الحذف، وأخيراً القصد وعلم الصرف.

مفهوم الكلام عند النحاة وعلاقته بالقصد

كثيراً ما يشير النحاة في تحديد مفهوم الكلام، إلى أنه يجب أن يتوافر فيه ما اصطلحوا عليه بـ(الإفادة)، وقد يعبر بعضهم عن ذلك بـ(حسن السكوت)، ويعبر عنه البعض الآخر بـ(الفهم)، وهذا واضح في مثل قولهم: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، صَهٍ، ومَهٍ، ورويداً، وحَاءِ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبِّ، وأُفّ، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[38]، وقولهم: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"[39].

ويتبين لنا من هذه التعريفات أن الكلام هو كل ملفوظ حمل معنى تاماً، والمعنى التام هنا هو القصد، الذي يحرص المتكلم على تبليغه للسامع، كما أنه في الوقت نفسه الشيء الأساس الذي يسعى السامع في تحصيله من وراء اللفظ، ولذلك استعمل العلماء عبارة (يحسن السكوت عليه)، وقد اختلفوا في من يتعلق السكوت، فقال فريق أنه يرجع إلى المتكلم، وقال آخرون هو متعلق بالمتلقي، وقال فريق ثالث أنه متعلق بالجهتين معا (المتكلم والسامع)، وهو الذي أراه الأقرب والأولى؛ لأن الكلام لا يسمى تاماً إلا إذا انقطع من جهة المتكلم، ولا ينقطع من جهة المتكلم إلا إذا أحاط بالمعنى، وحمل المقصود

كله، ثَمّت يشعر المتكلم أنه بلّغ قصده بلفظ واف، وعليه يلتزم السكوت ليترك السامع يتفاعل مع رسالته، والسامع من جهته حينما يستقبل هذا النوع من الملفوظ، فإنه لا يطلب من المتلقي إتمامه أو توضيحه، أو بيان المراد منه؛ لأنه لم يصدر منه إلا وهو بكل هذه المواصفات، وعليه يلتزم السامع بالصمت، ليعطي لنفسه فرصة التعاطي مع هذا الملفوظ، والوصول إلى مقصد صاحبه منه.

ومن ثم يكون (القصد) هو الأساس الذي أعطى للكلام صفة الإفادة، والإفهام، وهذا النوع من القصد يكون بداخل الملفوظ ذاته، وهناك نوع آخر من القصد يجب توافره في الكلام عند النحاة، وهو قصد خارج الملفوظ، يكون سابقاً له عادة، وهو (قصد الإبلاغ)، ولذلك جاء عند ابن هشام: "أن الكلام هو القول المفيد بالقصد"[40]؛ إذ لا بد أن يعمد المتكلم إلى إفهام المتلقي بالملفوظ الذي يصدره، فيخرج به غير المقصود من الكلام ككلام النائم والساهي فلا يسمى كلاماً عند النحاة[41]، وقد فسر بعضهم لفظة (الوضع) التي كثيراً ما تذكر في تعريف الكلام عندهم، كما في قولهم: "هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"، بأنها القصد[42].

العلامة الإعرابية والقصد تأثراً وتأثيراً

إن المستقري للموروث النحوي يلاحظ كيف أن النحاة – منذ نشأة النحو – ربطوا بين العلامة الإعرابية، ومقصدية المتكلم، وكيف أن هذه العلامة تعبر بدقة كبيرة عن مقصدية مستعمل اللغة، ولفظة (إعراب) مصدر من الفعل أعرب، وهو مشترك في معان لغوية، منها الإبانة، والتحسين، وإزالة الفساد، والإعراب عند النحاة مأخوذ من المعنى الأول، وهو الإبانة عما في النفس والكشف عنه، يقول ابن يعيش: "اعلم أن الإعراب في اللغة البيان. . .لظهور المعنى بالقرائن"[43]، وقد أشاروا في مصنفاتهم إلى وظائف متعددة للعلامة الإعرابية، ترجع في أصلها إلى بيان غرض المتكلم، وهذه الوظائف التي أشاروا إليها هي: إزالة الإبهام والإغلاق، والوقوف على أغراض المتكلمين، وسعة التصرف في الكلام، وفهم النموذج الأعلى للكلام العربي (قرآن، حديث،

شعر...)، وإلحاق غير العربي بالعرب في الفصاحة، ومعرفة أحكام الدين[44]. بل إن العلامة الإعرابية هي التي نبهت العلماء وضع النحو، ويكفي أن نرجع إلى الروايات التي يسوقها الباحثون سبباً مباشراً لوضع النحو، ليتبين لنا الارتباط المتلازم بين العلامة الإعرابية (الحركات الإعرابية) والقصد الذي يؤمه المتكلم؛ إذ كان التصرف في هذه الحركات، والعبث بها يغير معنى الملفوظ، بل قد يحيله إلى نقيض ما أراد المتكلم، كما أن العلامة الإعرابية هي التي نبهت إمام النحاة (سيبويه) وحفزته على دراسة النحو، ولأجل ذلك نفهم لماذا جعل السيوطي النحو هو العلم الثاني الذي يجب على المفسر إتقانه، والإلمام به، معللاً ذلك بقوله: "لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره"[45].

ولمكانة علم النحو في هذا المجال حمل عبد القاهر الجرجاني على من ساء فهمه، وفسدت مداركه، فنادى بالزهد في النحو، بحجة أنه "ضرب من التكلف، وفضل لا يجدي نفعاً، ولا نحصل منه على فائدة"[46]، وبين قول القائل: النحو في الكلام كالملح في الطعام، بأن: "المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص، كما لا يجدي الطعام، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يصلح بالملح، فأما ما يتخيلونه من أن معنى ذلك أن القليل من النحو يغني، وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام إذا كثر فيه، فتحريف وقول بما لا يتحصل على البحث"[47]، ولا عجب أن يكون الزهد في النحو عنده كالصد عن كتاب الله تعالى؛ لأن معاني القرآن ومقاصده - كما هي معاني كل ملفوظ ومقاصده - لا تتضح إلا من خلال علم النحو.

والعلاقة الموجودة بين القصد والعلامة الإعرابية عند جمهور النحاة علاقة جدلية، وعلاقة انعكاسية؛ بمعنى أن القصد يتجلى من خلال العلامة الإعرابية، ويتراءى من خلالها، ومن دونها يكون في حكم العدم كما هو واضح في النصوص السابقة، ولكن في الوقت نفسه لا تفهم العلامة الإعرابية، ولا تفسر إلا بالرجوع إلى القصد، وهذا ما تشير إليه نصوص النحاة وغيرهم، كالمفسرين

والبلاغيين والنقاد، من وجوب فهم المعنى (القصد) قبل توجيه الإعراب وتحليله، من ذلك قول السيوطي: "وعلى الناظر في كتاب الله. . .وهو أول واجب عليه، أن يفهم ما يريد أن يعربه، مفرداً كان أو مركباً، قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى. . .وقد زلت أقدام كثير من المعربين راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى"[48]، وقول صاحب اللباب مقدماً لتفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ (المائدة 106) "ولا بد من ذكر شيء من معاني الآية لنستعين به على الإعراب، فإنه خادم لها"[49]، ويقول في آية أخرى: "ولا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى"[50].

ومن صور أهمية القصد عندهم ما يظهر في الأبواب المتشابهة من حيث العلامة الإعرابية، فإنه متى ما استبعد، أو جهل القصد، احتمل اللفظ أكثر من وجه إعرابي، وهذا ما أثاره ابن هشام في المغني، حين عقد باباً بعنوان: باب (المنصوبات المتشابهة)، وقد أورد لها أمثلة متعددة، يحتمل فيها اللفظ أكثر من إعراب، من مثل: ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك قولهم: كرم زيد ضيفاً، إن قدرت أن الضيف غير زيد، فهو تمييز محول عن الفاعل يمنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من)"[51].

ونخلص من كل ما سبق إلى "أن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وله أثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى، يريد الإبانة عنه، والإفصاح عنه"[52].

اتخاذ النحاة القصد معياراً للتفريق بين الأبواب النحوية

إن هناك تداخلاً وتشابكاً بين مجموعة من الأبواب النحوية، على مستوى الوظيفة، أو على مستوى البنية (الصيغة)، ولا يمكن الفصل والتفريق بينها إلا من خلال معرفة القصد، كما في باب اسم الفاعل والصفة المشبهة به[53]؛ إذ دلالتهما واحدة، وهي: الإشارة إلى من اتصف بصفة ما، كعالم، وطويل،

ولذلك قالوا في الصفة المشبهة بأنها " شبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى وما هو له، وفي قبول التأنيث والتثنية والجمع، بخلاف أفعل التفضيل، وفي سلامة بنيتها من عروض تغير بخلاف أمثلة المبالغة "[54].

ومما يميز بينهما أيضاً أن الصفة المشبهة تدل على الصفات الثابتة (مطلقاً أو نسبياً)، بينما أوزان اسم الفاعل تدل على صفات غير ثابتة، وعليه كان ما جاء على وزن اسم الفاعل دالاً على الثبوت معدوداً عندهم في الصفة المشبهة، كـ: طاهر القلب، وشاحط الدار، (أي بعيدها)[55]، ولذلك حددوا من بين الفروق التي تكون بينهما، أن الصفة المشبهة للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

بل إنهم في الباب الواحد يفرقون بين الأداة والأداة، فمثلاً في الشرط فرقوا بين استعمال (إن) واستعمال (إذا)، فجعلوا (إذا) للشرط المحقق الوقوع، بينما (إن) تستعمل في الأمر المحتمل، أو المشكوك في تحقيقه، وقد تدخل على المستحيل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ (الزخرف: 81)، وقد تدخل على الأمر المحقق إذا كان غير متيقن الزمن، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ (الأنبياء: 34)[56].

تسمية كثير من أبواب النحو باعتبار القصد

هناك كثير من الظواهر النحوية متماثلة من حيث العلامة الإعرابية، وكان الأصل أن تنظم تحت باب واحد، إلا أننا نجد النحاة فرقوا بينها لا لشيء إلا لاعتبار القصد الذي تحمله، فاختلافها في القصد، جعل النحاة يفصلون بينها، بل ويطلقون عليها أسماء تدل، أو تصرح بهذا القصد، فالنداء – مثلاً – نوع من أنواع المنصوبات، إلا أن النحاة لم يدرجوه في المفاعيل، وإنما خصوه بباب مستقل، وأطلقوا عليه (باب النداء)؛ لأن القصد من استعمال هذا الشكل اللغوي عند المتكلم هو لفت انتباه المتلقي، وذلك عن طريق النداء، بل إنهم – إمعاناً في تحكيم القصد – فرقوا داخل النداء بين مقاصد فرعية له وهي: الاستغاثة

والندبة، كما أخرجوا من المفاعيل الإغراء والتحذير، وهي لا تختلف عن المفعول به في شيء، اللهم إلا في القصد الذي سيقت له.

اعتماد النحاة القصد عاملاً من العوامل النحوية

لقد احتل موضوع العامل النحوي حيزاً كبيراً من التفكير النحوي، وقد دار خلاف -ولا يزال- حول مصدر فكرة العامل، أهو مصدر عربي خالص، أم عربي هجين، أم أجنبي كلية؟ كما يدور نقاش كبير حول جدوى فكرة العامل، ونتائجها على علم النحو، فمن قائل إنها عبء كبير على النحو حرّفت مساره، وأبعدته عن هدفه، وأضعفت منهجه، ومن قائل إنها من إبداعات التفكير النحوي العربي، وهي الجانب الأقوى فيه، وبفضلها تكامل منهجه، واكتسب مناعة تحميه من محاولات التشويه، وليس هدفي الخوض في تفاصيل هذه المعارك العلمية، وإنما الذي يعنيني هو العلاقة بين العامل والقصد[57]، والعامل النحوي - كما عرفه الجرجاني - هو: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً"[58]، ومن بين النحاة الذين رأيناهم يصرحون بكون القصد عاملاً مؤثراً في الإعراب الإمام السهيلي (ت581هـ)، في كتابه: (نتائج الفكر)، إذ ذكره في عدة مواضع، منها في مسألة وقوع الفعل الماضي بعد حروف المجازاة (الجزاء أو الشرط)، وأن ذلك يقع عمداً من المتكلم ليحقق مقصده الذي يرمي إليه، ولذلك نجد في كتاب الله تعالى في أسلوب الشرط، مرة الماضي ومرة المستقبل، ولكنه يقر أن الأصل فيه المضارع، معللاً ذلك بقوله: "لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم"[59]، ومن ثم نفهم لماذا يكون الماضي في محل جزم، وفي باب الاشتغال ذكر أنه يترجح النصب على الرفع بفعل القصد إلى الفعل، يقول: "ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء، وليس مقصوراً على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49) كيف أجمع

القراء على نصبه، ودل ذلك على قبح الرفع فيه؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: "إِنَّا كُلُّ شَيْء "، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: (خَلَقْنَاهُ)، فكان يكون فيه للقدرية متعلق بأن يقولوا: "نعم" كل شيء خلقه فهو بقدر يقدره، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للرب. تعالى عن قولهم "[60].

ولقد قسم النحاة العوامل النحوية إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية، على خلاف في ضبط كل نوع - خاصة بين المدرستين البصرة والكوفة - وجعلوا من العوامل اللفظية الأصل، وهي الأكثر عندهم من مثل: الأفعال والحروف، والأدوات، وجعلوا من العوامل المعنوية الفرع، وذكروا منها: الابتداء، وهو الوحيد الذي أقرت به البصرة، وقد أضافت الكوفة عامل (الخلاف) في مثل قولنا: محمد أمامك، إذ جعلوه علة النصب في الظرف، وعامل (الصرف) علة النصب في المفعول معه، في مثل: استوى الماء والخشبة[61]، ولا شك أن عامل (القصد) ينتمي لهذا النوع الثاني.

ومن أمثلة اعتماد القصد عاملاً وراء الظاهرة النحوية عند النحاة، ما رآه الخليل ونقله عنه سيبويه من وجوب حذف الفعل في أبواب المدح والذم، والاختصاص، والتحذير.

وأيضاً من القضايا التي تبين كون القصد عاملاً مؤثراً عندهم، إقرارهم بانتقال الظاهرة من حكمها إلى حكم غيرها إذا تغير القصد فيها، من ذلك الصفة المشبهة التي يراد بها الحدوث لسبب تواصلي، فتصير اسم فاعل لها اسمه معناه وحكمه، وتنتقل إلى صيغته الخاصة وهي (فاعل)، "فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له، ردّاً على من قال إنها طارئة عليه-مؤقتة- أتينا بالصفة المشبهة، دون اسم الفاعل الحادث؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة، وتخيرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد، فقلنا: فصيح وأجرينا على هذه الصيغة اسم الصفة المشبهة وكل أحكامها، بشرط إرادة النص، ووجود القرينة الدالة عليه، لكن إذا أردنا الدلالة على

الحدوث نصّاً، وأن الفصاحة طارئة – غير ملازمة – أتينا باسم الفاعل الحادث، دون الصفة المشبهة؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصّاً، وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي، وهي صيغة فاعل، فقلنا: فاصح" غداً، مثلاً، وأجرينا عليها اسمه، وكل أحكامه "[62].

ومما يجب ذكره في هذا المقام ظاهرة التضمين التي في أصلها ما هي إلا صورة من صور تحكم القصد في الظاهرة النحوية، والتضمين هو "إيقاع لفظ موقع غيره، ومعاملته معاملته، لتضمنه معناه، واشتماله عليه[63]، سواء في الأفعال، أو في الحروف؛ أي أن المتكلم يستعمل لفظاً قاصداً به معنى لفظ آخر، وهذا الأمر مؤثر تأثيراً مباشراً على التركيب النحوي، فالفعل (قال) – مثلاً – يتعدى إلى مفعول واحد في حالته العادية، ولكنه يصبح يتعدى إلى مفعولين إذا صار بمعنى الظن، وكثير من الأفعال العادية تتحول إلى نواسخ، مثل: (آض، ورجع، وعاد، واستحال، وجاء)، إذا أشربت معنى (صار)، وفي المقابل تتحول كثير من النواسخ إلى أفعال تامة، إذا جاءت بمعنى فعل تام، كـ(كان، وأصبح، وأمسى...).

القصد وعلاقته بظاهرة الحذف عند النحاة

إن ظاهرة الحذف من الظواهر المهمة في النحو العربي، ولها مساس بأكثر من جانب، وما يهمنا هنا ما كان له علاقة بالقصد، ويمكننا أن نقسم الحذف باعتبار القصد باعتماد ما جاء عند ابن مضاء[64] من أقسام، إلى ثلاثة أنواع:

حذف بسبب وضوح القصد: إذ وضوح القصد يغني عن الذكر، ويدخل في ذلك كل ما أوردوه في المحذوف جوازاً، كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ (سبأ: 11)؛ أي دروعاً سابغات، ولذلك اشترط النحاة أن تكون هناك قرينة دالة على المحذوف، وهذه القرينة قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية (أي قصدية)، وهو الذي ذكرته الآن.

حذف لتحقيق القصد: إذ لو ذكر اللفظ في هذا النوع لضاع القصد، ومن أحسن النماذج ما جاء عند عبد القاهر عند تحليله قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي

﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ (الزمر: 9)، قال: "إنَّ أغراضَ الناس تختلفُ في ذكْر الأفعالِ المتعدِّية، فَهُمْ يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغَير المتعدي مثلاً، في أنك لا تَرى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً... فإنّ الفعل لا يُعدَّى هناك؛ لأَن تعديته تَنْقُضُ الغرض وتُغيِّر المعنى"[65].

حذف لعدم نقض القصد: ويندرج تحته معظم ما ذكره النحاة في مواضع الحذف وجوباً، ويتضح ذلك جلياً في الأبواب التي تتأثر تأثراً كبيراً بتقدير المحذوف، كما هو الحال في باب النداء مثلاً؛ إذ المنادى عندهم منصوب بفعل واجب الحذف؛ لأنه متى ما ذكر خرج الملفوظ من قصد النداء، إلى قصد الإخبار[66]، وفي باب الإغراء والتحذير قالوا إنه في "حالة ظهور العامل، وكذا في حالة ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على المفعول به، لا يسمى الأسلوب إغراء اصطلاحياً"[67]، والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية تبعاً لنوع العامل الدال على هذا النوع[68].

القصد وعلم الصرف

إن اعتداد علماء النحو بالقصد لم يقتصر على مسائل النحو فقط، بل تجاوز ذلك إلى مسائل الصرف، على اعتبار أن الصرف يعالج هو أيضاً الملفوظ اللغوي، ولكنه يعالجه على مستوى بنية المفردة الواحدة، على الرغم من ذلك يبقى هدفه هو الهدف نفسه للنحو، وهو الإبانة عن المقصود، وهذا ما يفيده بيان أبي حيان لأقسام علم الصرف، إذ ربط الأول منها بالقصد في قوله: "وينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال والقلب، والنقل، والإدغام"[69]، والطبيعة الصرفية للكلمة لها دور كبير في تحديد القصد الذي يرمي إليه صاحب الخطاب، ولعل التطبيق العملي لذلك هو ما ورد عند القدماء في مجال شرح النصوص بجميع أنواعها، ويمكننا

أن نمثل بجملة من القضايا التي نجد فكرة القصد حاضرة فيها عند الصرفيين حين معالجتهم إياها، ومن هذه القضايا جعلهم في مجال الأفعال لكل مقصد صيغة صرفية محددة؛ فالمطاوعة لها صيغ، والمدح والذم له صيغ، وكذلك التعدية، والتفضيل، وغيرها، وكذلك تفريقهم بين المقاصد في المواد المتقاربة، بواسطة ضبط الصيغة، كـ: قال يقول، وقال يقيل، وعصا يعصي (من العصيان)، وعصا يعصو (ضرب بالعصا)، وخال وخوِل (الخَوَل)...أو بفك الإدغام، "تقول في التعجب: ما أحسننا، وفي النفي: ما أحسنّا، وفي الاستفهام: ما أحسنُنا؟ فلا تدغم في التعجب، ولا في الاستفهام، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، والنفي بهما"[70]، أو بتمييز الجمع كما في: خال، أخوال، وخال، خيلان فالأخوال جمع الخال أخو الأم، والخيلان جمع خال، وهو الشامة، وفي: السود والأساود، فالسود جمع أسود صفة، وأساود جمع أسود، وهو الحية، وكذلك تحديدهم لحروف الزيادة، وضبط المقاصد التي يؤديها كل نوع من الزيادة، بل إن من أدلة زيادة الحرف عندهم كونه دالاً على قصد، كأحرف المضارعة، وألف اسم الفاعل، كذلك إقرارهم بوجود صيغة صرفية في أكثر من باب: إذ يعتمد القصد في رد الصيغة إلى هذا الباب أو ذاك، فصيغة (فعيل) موجودة في باب الصفة المشبهة نحو بخيل، وفي باب المبالغة، نحو: سميع وبصير، وفي باب اسم المفعول، نحو :كحيل، وفي باب اسم الفاعل، نحو: طبيب، كما أنهم في باب الممنوع من الصرف ذكروا أن هناك نمطاً من الأسماء، وهو أسماء الأماكن والقبائل، والأحياء، وأسماء الكلمات، يجوز فيه الصرف والمنع بحسب القصد، "فيصح فيها الصرف على إرادة تأويلها بشيء مذكر المعنى؛ كتأويل الأرض بالمكان، والقبيلة بالجد الأول لها، والحي بالخط، أو بالمكان... وهكذا، وقصد المتكلم هو المعيار أيضاً في صرف العلم، ومنعه من الصرف، إذا كان محتملاً التذكير والتأنيث، إذ هناك أسماء يسمى بها المؤنث والمذكر، مثل: نجاح، وصباح، فإن أردت بهما مذكراً صرفتهما، فتقول: هذا صباحٌ مقبل، وإن أردت بهما مؤنثاً منعتهما، فتقول: هذه نجاحُ مقبلة.

الخاتمة

ويمكننا في نهاية هذا البحث أن نجمل أهم النتائج التي قادنا إليها التحليل والمناقشة في النقاط الآتية:

- انتبهت الدراسات اللسانية الحديثة لأهمية القصد في عملية التواصل، وتحليل الخطاب، فأولته أهمية كبرى، وبينت مدى تأثيره في الخطاب إنتاجاً واستقبالاً، كما أنها ضبطت حدوده، وعمقت مفهومه، ووفرت له الإطار النظري الذي كان يفتقده في الدراسات السابقة.
- هناك فرق بين القصد والمعنى والدلالة، على اعتبار أن المعنى يتعلق باللغة، وأن الدلالة تتعلق بالمتلقي، وأن القصد يتعلق بالمتكلم، ومغزى أي خطاب هو القصد، وليس المعنى، وليس الدلالة.
- مثلت فكرة (القصد) العمود الفقري في الدراسات النحوية، وذلك ظاهر من خلال مفهومهم للكلام، ومن خلال كثير من القواعد النحوية التي وضعوها، كتحكيم المعنى في المبنى.
- ارتباط مسائل كبرى في النحو العربي بفكرة القصد تأثراً وتأثيراً كفكرة العلامة الإعرابية (نظرية العامل)، وظاهرة التضمين، وظاهرة الحذف، وكذلك اعتمادهم القصد عاملاً من العوامل النحوية المؤثرة في شكل التركيب كما هو الحال مثلاً في النعت المقطوع، والمبتدأ والخبر، بل مؤثرة حتى في اعتبار طبيعة الكلمة (الصفة المشبهة واسم الفاعل).
- لم تغب فكرة القصد، ولم يغب تأثيرها حتى في المسائل الصرفية، سواء في الصيغ المجردة للكلمات العربية، أو في أنواع الزيادات التي تطرأ عليها، وهذا ما يدل على الأهمية القصوى التي تحتلها في الفكر النحوي.

الهوامش والمراجع

(1) خرما، نايف: "أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة"، **عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد9، سبتمبر (أيلول) 1978م، ص60.

(2) - Pinker, Steven. **L' instinct du Language**, Paris: Odile Jakob, 1991, p 09.

(3) - L' instinct du Language, p409.

(4) "أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة"، ص 73.

(5) Bloomfield, Léonard: **Le Langage**, traduit en francais par: Janick Grazio, Introduction de Frederic Francois, Paris: Payot, 1972, p133. وقد أشار إلى ذلك أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة ص24)، مؤولاً ذلك بأن بلومفيلد ما قال مقالته هذه إلا رداً على الاتجاه الإشاري الذي يربط المعنى بالعالم الخارجي، ولكن التوجيه الذي أراه علمياً هو ما ذكره مصطفى غلفان، الذي لا ينفي موقف بلومفيلد من استبعاد المعنى، لكنه يؤكد "أن إبعاد المعنى عند بلومفيلد هو إبعاد منهجي فقط، إنه يرفض المعنى كموضوع للوصف اللساني العلمي، وليس باعتباره جزءاً أساسياً من السلوك اللغوي" غلفان، مصطفى: **اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات**.، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م، ص387.

(6) ينظر: هيثم، محمد مصطفى: "القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه"، **مجلة أبحاث كلية التربية**، جامعة الموصل: المجلد 11، العدد 3، 2012م، ص220.

(7) "القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه"، ص 229.

(8) "القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه"، ص 234.

(9) ينظر: المصاروة، جزاء: "أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء"، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، ربيع الأول 1427هـ، نيسان 2006م، المجلد 2، العدد 2، ص 11.

(10) "أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء"، ص11.

(11) بان صالح الخفاجي: "المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد: العدد 97، 2011م.

(12) بسندي، خالد: "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، المجلد 8، العدد 2، 1433هـ، 2012م.

(13) بلقاسم، حمام: "الملامح التداولية في النحو العربي"، **مجلة الآداب**، جامعة الملك سعود: المجلد 26، العدد 2، مايو 2014م / جمادى الثانية 1435هـ.

(14) بلقاسم، حمام: "فكرة المقام في النحو العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر: العدد 11، فيفري 2007م.

(15) ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، المجلد 4، دط، القاهرة: دار المعارف، دت، ج35، ص 3147.

(16) من ذلك مثلاً دراسة عزمي إسلام، الذي ركز على تقسيم المعنى على أساس بنيوي بحث معنى المفردات وعنى التراكيب (ينظر بحثه: "مفهوم المعنى دراسة تحليلية"، **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت: الحولية (6)، 1405هـ/ 1985م، ص26.

(17) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: 816هـ): **كتاب التعريفات**،

تحقيق وضبط: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م، ص104.

(18) العسكري، الحسن بن عبدالله أبو هلال (ت420هـ): **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دط، القاهرة: دار العلم والثقافة، دت، ص68.

(19) ينظر سيرل، جون: **العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي**، ترجمة: صلاح إسماعيل، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011م، ص80.

(20) ينظر العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي، ص82.

(21) ينظر العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي، ص104.

(22) العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي، ص121.

(23) أوستين، جون لانجشو: **نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة: عبدالقادر قنيني، دط، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2008م، ص131.

(24) ينظر في الفلسفة التحليلية: صحراوي، مسعود: **التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005م، ص 18.

(25) ينظر: الحداد، مصطفى: **اللغة والفكر وفلسفة الذهن**، المغرب: مطبعة تطوان، 1995م، ص92.

(26) الباهي، حسان: **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، دط، المغرب: الدار البيضاء، 2004م، ص123.

(27) طه، عبدالرحمن: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998م، ص259.

(28) بول غرايس Paul Grice (1913-1988م) فيلسوف إنجليزي، أعطى لمقاصد المتكلمين الدور الكبير في تحديد المعنى، وقد نشر مقالاً في الدلالة semantics كانت له أهمية تاريخية كبرى في التأسيس لمبحث المعنى، كما ألقى مجموعة من المحاضرات سنة 1967م في جامعة هارفرد، أسس فيها لما يسمى قواعد التخاطب، وقد بلور نظريته هذه سنة 1975م، في مبحث نشره بخصوص منطق المحادثة، وهنا أدخل مبدأين، هما: الاستلزام الحواري، ومبدأ التعاون، ومما ترك لنا: "Logic and Conversation", **Pragmatics: A Reader**, edited by: Steven Davis, New York: Oxford University Press, 1991. و **Studies in the Way of Words**, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1989، وقد ترجم الأول إلى الفرنسية: "Logique et conversation", **Communication**, n 30, 1979، تنظر مجهودات غرايس في كتاب آن روبول وجاك موشلار: **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيفة زيتزني، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2003م؛ حيث ركز في الفصل الثاني على التداولية والعلوم المعرفية، وجهود غرايس في هذا المجال، من ص 51 إلى 68. كما ينظر كتاب محمد، محمد يونس علي: **مقدمة في علمي**

الدلالة والتخاطب، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م، ص39، حيث ذكر الكاتب أنواع المعنى عند غرايس.

(29) ينظر: Ducrot, Oswald: **dire et ne pas dire: Principes de sémantique Linguistique**, Ed: Hermann, 2eme ed, 1980, p134.et Ducrot: ''Les lois de discours'', **Langue fran5aise**, 42, et Moeschler, Jacques, Reboul, Anne: **Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique**, Seuil, 1994, p218.

(30) ينظر: Sperber, Dan: "La Communication et le Sens", Sur: http://www.dan.sperber.fr/?p=57.

(31) ينظر: Sperber, Dan & Origgi Gloria: "Pourquoi parler, comment comprendre"? **Jean-Marie Hombert**, Ed: L'origine de l'homme, du langage et des langues, Paris, 2005, p 236.

(32) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ط3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1999م، ص151.

(33) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت 180هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج1، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م، ص270.

(34) ابن مالك، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ): **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ج1، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دت، ص521.

(35) الخصائص، ص36.

(36) شرح الكافية الشافية، ص216.

(37) الخصائص، ص281.

(38) الخصائص، ص18،

(39) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ج2، دط، بيروت: المكتبة العصرية، 1411هـ/ 1991م، ص 431.

(40) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 431.

(41) ينظر: المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح: **شرح متن الأجرومية**، تحقيق وتعليق: أحمد بن إبراهيم بن عبدالمولى المغيني، ط1، مصر: المكتبة الإسلامية، 1425 هـ، ص 27.

(42) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي (ت 646هـ): **شرح الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ج1، ط2، بنغازي: منشورات جامعة قازيونس، 1996م، ص 22.

(43) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (ت643هـ): **شرح المفصل**، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ص164.

(44) ينظر: مصطفى، محمد إبراهيم محمد: **القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين**، ط1، القاهرة: دار الكلمة، 1433هـ/ 2012م، ص54.

(45) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ج4، ط1، السعودية: مجمع الملك فهد، 1426هـ، ص213.

(46) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت 471هـ): **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، ط1، دمشق: دار الفكر، 1428هـ/ 2007م، ص65.

(47) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد (المتوفى: 471هـ): **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دط، جدة: دار المدني، دت، ص71. وقد أشار إلى ذلك محققاً دلائل الإعجاز محمد رضوان الداية، وفايز الداية، ص65.

(48) الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص309.

(49) ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ): **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، ج7، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م، ص58.

(50) اللباب في علوم الكتاب، ج3، ص163.

(51) ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص732.

(52) الكيلاني، إيمان محمد أمين: **دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل، 2008م.

(53) اسم الفاعل: اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث، وعلى فاعله، والصفة المشبهة: اسم مشتق يدل على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتاً عاماً. ينظر: حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ط3، مصر: دار المعارف، دت، ص238 و284.

(54) شرح الكافية الشافية، ج2، ص1055.

(55) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت761هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج3، دت، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت، ص212.

(56) ينظر: النحو الوافي، ج2، ص279.

(57) تنظر القضية في: مصطفى، بن حمزة: **نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية**، ووليد عاطف الأنصاري: **نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً**.

(58) الجرجاني، عبدالقاهر: **العوامل المائة في أصول العربية**، تحقيق: البدراوي زهران، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت، ص73.

(59) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت581هـ): **نتائج الفكر**، تحقيق: عادل أحمد عبدالجواد، وعلي محمد معوّض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ/ 1992م، ص115.

(60) نتائج الفكر، ص336، كما ذكر مسألة جمع الفعل مع العاقل وإفراده مع غير العاقل، ص116.

(61) ينظر: الياسري، علي مزهر: **الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1423هـ/ 2003م، ص232.

(62) النحو الوافي، ج3، ص292.

(63) ينظر: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ/ 1988م، ص302.

(64) ابن مضاء، أبو العباس عبدالرحمن (ت592هـ): **الرد على النحاة**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، القاهرة: دار الاعتصام، 1399هـ/ 1979م، ص71.

(65) دلائل الإعجاز، ص155.

(66) يقول ابن جني في الخصائص باب في الاعتلال لهم بأفعالهم: "ترك إظهاره في النداء ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"، ج1، ص187.

(67) النحو الوافي، ج4، ص136.

(68) النحو الوافي، ج4، ص137.

(69) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت745هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ/ 1998م، ص22.

(70) السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد الإله نبهان، ج1، د ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1407هـ/ 1987م.